المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الخميس 6 أيلول 2022

أبرز عناوين الصحف

"يديعوت أحرونوت":

- لبنان يشدد من شروطه حول ترسيم الحدود وإسرائيل تهدد

- إسرائيل معنية بالاتفاق قبل البدء باستخراج الغاز من كريش

- الاعتداء على مواطنين عرب في بات يام نقلوا إلى المستشفى لتلقي العلاج

- قتل شاب من بلدة جديدة المكر في حادث إطلاق النار عليه بنهريا

"معاريف":

- نتنياهو شعر بوعكة صحية خلال وجوده بكنيس ونقل إلى المستشفى

- مصدر سياسي: لن نساوم على مصالح إسرائيل الأمنية في الاتفاق مع لبنان

- لبنان يرفض أن تجري مراسيم التوقيع على الاتفاق في رأس الناقورة

- تعرض مجموعة من العرب للاعتداء في بات يام لدخولهم يوم الغفران

"هآرتس":

- المجلس الوزاري المصغر يبحث اليوم مسودة اتفاق ترسيم الحدود مع لبنان

- تفاؤل إسرائيلي رغم تحفظات لبنان

- مصدر لبناني: إسرائيل لن تحصل على سنت واحد من عائدات منصة قانا اللبنانية

- مسؤول فلسطيني يلتقي مع مسؤولين أميركيين للمرة الأولى منذ خمس سنوات

- المحكمة العليا الإسرائيلية تنظر اليوم في التماس التجمع ضد قرار لجنة الانتخابات المركزية لشطب القائمة

- الولايات المتحدة تضغط على إسرائيل لتشديد الشروط على استثمارات الصين

"تايمز أوف إسرائيل":

. مجلس الوزراء الأمني يراجع بنود الاتفاق البحري الذي اقترحته الولايات المتحدة مع لبنان

. حشد يهاجم مجموعة من العرب استقلوا مركبة في بات يام في يوم الغفران ويقلب سيارتهم

* * *

عين على العدو الخميس 6-10-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 4 مطلوبين فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية.
- **إذاعة جيش العدو**" :أصيب جنديان إسرائيليان بجروح طفيفة خلال تبادل إطلاق النار اليوم في دير الحطب شرق نابلس."
- **إنقاذ بلا حدود** :إلقاء زجاجة حارقة نحو موقع للجيش في منطقة جسر حلحول قرب الخليل.
- **يديعوت أحرونوت** :أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية تنقذ 3 مستوطنين و8 سياح روس دخلوا بسيارتين إلى مدينة الخليل، وحاصرهم العشرات من الفلسطينيين.

- **المتحدث باسم جيش العدو، والشاباك :**أمس، اعتقلت قوات الجيش والشاباك في دير الحطب الناشط الحمساوي سلمان عمران والذي يقف خلف عملية إطلاق النار في حافلة إسرائيلية وسيارة بالقرب من نابلس يوم الأحد الماضي.

- **آفي يسخاروف-يديعوت :**في مثل هذا اليوم قبل 11 عاماً، وقعت "إسرائيل" مع حماس -من خلال وسيط- اتفاقاً حول ما أصبح رسمياً في وقت لاحق "صفقة شاليط"، كانت صفقة مخزية وقعها رئيس الوزراء في ذلك الوقت بنيامين نتنياهو، وهو الآن من أكبر منتقدي صفقة الغاز بين "إسرائيل" ولبنان!! الصفقة كانت غير مسبوقة في شروطها من حيث عدد المفرج عنهم (1027 أسير فلسطيني مقابل جندي واحد هو جلعاد شاليط) وخاصة من حيث هويتهم – كان من بين المفرج عنهم 280 أسيراً محكوم عليهم بالسجن المؤبد، تم ترحيل العديد منهم إلى قطاع غزة والخارج لأنهم ما زالوا يعتبرون خطراً على أمن "إسرائيل."

الشأن الإقليمي والدولي:

- **"المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي" :"**قوات الجيش أطلقت الليلة قنابل إنارة واعتقلت مشتبها به تسلل من الأراضي السورية إلى منطقة جبل الشيخ في الشمال، تم تحويله للتحقيق."

- **معاريف :**دبلوماسي غربي: "تصريحات لبنان على اتفاق الغاز مع إسرائيل لن تمنع إبرام الاتفاقية."

- **قناة كان العبرية :**في "إسرائيل" سيفحصون تعليقات لبنان حول اتفاقية الحدود البحرية – قال مسؤول سياسي: "لابيد لن يتنازل عن المصالح الأمنية والاقتصادية" – الكابينت سيجتمع غدا، وسيتلقى الوزراء لمحة عامة عن تفاصيل الاتفاقية.

- **القناة 13 العبرية :**في مدينة هانوفر الألمانية ألقى مجهولون الحجارة خلال يوم الغفران على كنيس حين تواجد داخله نحو 150 مصليا. ولم تقع اصابات فيما تحطمت احدى النوافذ.

- **هآرتس" :**إسرائيل" متفائلة باتفاق ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، على الرغم من تحفظات لبنان على بعض نقاط مسودة الاتفاق.

الشأن الداخلي:

- **قناة كان العبرية :**المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية "الكابينت" يلتئم مساء اليوم، لمناقشة مسودة الاتفاق مع لبنان، على ترسيم الحدود البحرية.

- **قناة كان العبرية :**استمرار حالة التأهب العالية، وفي المنظومة الأمنية يدرسون إمكانية إرسال تعزيزات للقوات العاملة في الميدان، خشية من تصعيد أمني، بعد ورود العشرات من الإنذارات، باحتمال حدوث عمليات فلسطينية، انطلاقا من مناطق الضفة الغربية.
- **قناة كان العبرية :**بعد دخوله المستشفى في يوم الغفران: خرج نتنياهو من مستشفى شعاري تسيديك صباح اليوم بعد أن جاءت نتائج جميع الفحوصات التي أجراها طبيعية تماماً.
- **موقع القناة 7 :**فرق نجمة داود الحمراء قدمت العلاج الطبي لـ 2741 شخصاً في جميع أنحاء البلاد خلال صوم الغفران، بينهم 268 أغمي عليهم بسبب الصيام.
- **معاريف :**المحكمة العليا تنظر في التماس قدمه حزب التجمع لقرار لجنة الانتخابات المركزية شطب ترشحه – المحكمة تنظر ايضا في التماس النائب عاميحاي شيكلي ضد قرار اللجنة منعه من الترشح في قائمة الليكود.
- **"إسرائيل اليوم :"**استطلاع رأي في حال جرت انتخابات للكنيست اليوم: كتلة نتنياهو: 60 مقعداً – كتلة المعارضة: 56 مقعداً – القائمة المشتركة: 4 مقاعد.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **إيتماربن غفير :**مع انتهاء صوم الغفران، سمعت أن رئيس الوزراء السابق نتنياهو نقل إلى المستشفى – نحن وجميع شعب إسرائيل نصلى من أجل الشفاء التام له.
- **يائيرلبيد :**أتمنى لـ بنيامين نتنياهو الشفاء العاجل، والصحة التامة.
- **عضو الكنيست فلاديمير بيليك :**أطلق شلومو قرعي هذا المساء على نتنياهو لقب "رئيس الوزراء"، لأن ليكود أكتوبر 2022 هو مجموعة من الفوضويين المتطرفين الذين لا يعترفون بسيادة القانون ويحاولون تغيير نظام الحكم في "إسرائيل."
- **أرييه درعي :**بمجرد انتهاء العيد، اتصلت بأسرة زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو وأتمنى له، نيابة عني وباسم جميع أعضاء فصيل شاس، الشفاء التام والصحة السليمة.

مقالات رأي مختارة:

- **عاموس يادلين وأودي أفنطال-القناة 12 :**في أعقاب سلسلة العمليات في المدن الإسرائيلية خلال آذار المنصرم أعلن الجيش القيام حملة "كاسر الأمواج" التي تستمر حتى يومنا هذا، الهدف منها هو إحباط "الإرهاب" ضد المواطنين الإسرائيليين من طرف تنظيمات و"مخربين" أفراد من خلال جهود في

اتجاهين: اعتقالات ليلية في عمق مناطق التنظيمات التي تخرج منها العمليات، وبصورة خاصة في شمال الضفة، وحماية مكثفة لخط التماس، تشمل إغلاق الفتحات في الجدار – كثافة العمليات التي يقوم بها الجيش في الميدان أوقفت موجة العمليات داخل "إسرائيل."

وفي الوقت ذاته، عززت الاشتباك داخل المدن الفلسطينية، وأدت إلى ارتفاع وتيرة استعمال السلاح ضد قواتنا – على يد أعداد متزايدة من الشبان المسلحين – وبالتالي، إلى ارتفاع أعداد القتلى الفلسطينيين في إطار هذه المواجهات، وفي المقابل، تم تسجيل ارتفاع مستمر في عدد عمليات إطلاق النار على المحاور، وعلى المستوطنات في الضفة الغربية – هذا بالإضافة إلى استمرار المبادرات إلى تنفيذ عمليات فردية، كقتل العجوز في حولون، والشاب الذي خطط لتنفيذ عملية وتم إلقاء القبض عليه في يافا خلال هذا الشهر – وجود السلاح بشكل واسع في الضفة الغربية؛ مجموعات مسلحة (وخصوصاً في جنين ونابلس) تقوم بما تريد؛ ارتفاع جاهزية الفلسطينيين للاشتباك مع قوات الأمن – كل هذه الأسباب تشكل معاً "دائرة إحباط" لا تنتهي، إذ تتحول الجهات التي أطلقت النار على القوات بالأمس إلى أهداف اعتقال الليلة، وهكذا دواليك – وصف رئيس "الشاباك"، رونين بار، الوضع في الخطاب الذي ألقاه مؤخراً في جامعة "رايخمن"، بأنه "دائرة مغلقة تزداد فيها محاور الإرهاب، وعدم وجود تعامُل كافٍ من أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية بسبب السيادة المحدودة يستوجب عمليات إحباط إسرائيلية كل ليلة، بدورها تؤدي إلى المزيد من الإصابات في صفوف الفلسطينيين، وبالتالي، إلى تراجُع في مكانة أجهزة أمن السلطة" – يتفق مسؤولون في أجهزة الأمن الإسرائيلية على أن الطريقة الأمثل لتهدئة الأوضاع هي عبر عودة أجهزة أمن السلطة إلى العمل الأمني بطريقة ناجعة داخل المدن.

هذه ليست مصلحة إسرائيلية – أمنية فقط، بل مصلحة السلطة نفسها أيضاً، فكما تبين في نابلس فان الظواهر "الفوضوية" هي تحدٍّ حقيقي لوجود السلطة برمتها كسلطة حكم – وعلى الرغم من أن الحديث يدور عن مصلحة إسرائيلية – فلسطينية، فإن المهمة مركّبة أكثر مما يبدو، وبصورة خاصة في الوقت الحالي، فعشية الأعياد والانتخابات، تجد الحكومة الإسرائيلية نفسها في معضلة أمام التطورات في الضفة الغربية والقدس، على المستوى التكتيكي – العملياتي والاستراتيجي – على الصعيد العملياتي، عندما تقوم قوات الجيش و"الشاباك" بملء الفراغ وتنشط بصورة مستمرة، ويومياً داخل الميدان، وخاصة عندما تنتهي هذه العمليات بـ"قتلى" فلسطينيين، يغدو من الصعب على أجهزة الأمن الفلسطينية العمل ضد بنى "الإرهاب" – كي تستطيع الأجهزة الأمنية العمل في جنين ونابلس، على إسرائيل خلق مساحة لها من خلال امتناعها موقتاً من العمل في منطقة محددة، وأن يتم الاتفاق بشكل صامت على عمليات فلسطينية بديلة من اعتقالات الجيش. فاعتقال نشطاء "حماس" و"فتح" في نابلس على يد أجهزة الأمن الفلسطينية الأسبوع الماضي شكّل، على ما يبدو،

نجاحاً أولياً في دفع السلطة إلى العمل، لكنه أدى إلى مواجهات ضد أجهزة أمن السلطة من جانب الشبان والنشطاء المسلحين الذين تمت السيطرة عليهم حالياً من دون تدخُّل الجيش، إلا إن هذه اللحظة الأولية لا تبشر بالربيع، ويجب فحص استمرار الاتجاهات – بالتنسيق مع أجهزة أمن السلطة، أو من دونها إن استوجب الأمر، يجب فحص إمكانية وقف العمليات التي ستؤدي إلى قطع "دوامة الإرهاب" وتركيز الاعتقالات فيمن يخطط لعمليات داخل إسرائيل، أو في الضفة الغربية. وفي حال لم تدخل أجهزة أمن السلطة للعمل، ولم يتم تحسين الوضع القائم بهذه الطريقة، يبدو أنه سيتوجب القيام بحملة عسكرية واسعة في شمال الضفة، بهدف "تنظيف" الميدان من البنى "الإرهابية"، لكن هامش العمل لدى المستوى السياسي في فترة الأعياد والانتخابات يتقلص: من جهة، لا يستطيع السماح لنفسه بتخفيف عمليات الإحباط، لأن أي عملية تفلت من قوات الأمن سيكون لها تداعيات صعبة على الجبهة الداخلية الإسرائيلية؛ ومن جهة أُخرى، فإن حملة عسكرية واسعة من الممكن أن يكون فيها مصابون كُثر من كلا الطرفين، وتتوسع إلى مناطق أُخرى، وتتأزم أكثر، عسكرياً وسياسياً – منطقة أُخرى قابلة للاشتعال، وبصورة خاصة في فترة الأعياد، هي الحرم القدسي. خبرة الأعوام السابقة علمتنا أن ما يبدأ بمواجهات في الحرم، من الممكن أن ينتهي بتصعيد واسع أكثر في الضفة الغربية وغزة، بالإضافة إلى موجة إدانات في العالم العربي – نقطة التوتر الأساسية اليوم هي توسيع وتيرة وعدد اقتحامات اليهود للحرم، التي يتم التعامل معها، فلسطينياً وأردنياً، على أنها خرق للوضع القائم. هذه القضية تدفع بالقيادات الإسرائيلية إلى معضلة حقيقية، تزيد تعقيداً عشية الانتخابات – بين الحاجة إلى ضمان الاستقرار الأمني في المسجد وبين اعتبارات رمزية أُخرى لها علاقة بالسيطرة والسيادة على الأرض وإسقاطاتهما السياسية – على المستوى الاستراتيجي، فإن المعضلة في الضفة الغربية أوسع من هذا. إذ إن ضُعف الأجهزة الأمنية ومشكلة شرعيتها هي نتيجة تفكُّك السلطة الفلسطينية كمنظومة حكم. وتراجُع مكانة السلطة يرتبط بثلاثة اتجاهات – – زعزعة أساس الفكرة: الفكرة التي تأسست السلطة استناداً إليها، ومن دونها لا تملك مبرر وجود، هي تحقيق الطموحات القومية الفلسطينية من خلال المفاوضات والترتيبات مع "إسرائيل."

هذه الفكرة تتزعزع وتضعف مقابل انغلاق الأفق السياسي من جهة، ومقابل طريق المقاومة المسلحة التي تطرحها "حماس" من جهة أُخرى. ثقة الجمهور الفلسطيني بالسلطة وطريقها السياسية وصلت إلى مراحل متدنية غير مسبوقة، تنعكس في استطلاعات الرأي، بالإضافة إلى الفساد المتجذّر وتفضيل المقربين – – الأزمة الاقتصادية: تعيش السلطة تحت ضغوط اقتصادية متصاعدة، وتعاني جرّاء عدم وضوح اقتصادي جذري.

وبسبب عدم وجود جدوى سياسية، أو تصعيد حرج، تقلص الاهتمام الدولي والإقليمي بالصراع

الفلسطيني – الإسرائيلي، وهو ما أدى إلى تقليل المساعدات الاقتصادية للسلطة والأجهزة الأمنية – – بوادر نهاية عهد أبو مازن: بالإضافة إلى الإحباط من إنجازات السلطة في نظر الجمهور الفلسطيني، فنحن نعيش في مرحلة نهاية عهد حُكم عباس، إذ بدأت تبرز بوادر الصراع على الخلافة – هذه الاتجاهات تشكل خطورة حقيقية على وجود السلطة كنظام حكم ناجع لوقت طويل. تفكُّك السلطة يضع إسرائيل أمام خطر استراتيجي متعدد الأبعاد. فالظواهر الحالية، كانعدام السيادة في الميدان، ستتوسع ومعها الاشتباك ما بين الجيش و"جهات إرهابية". سيكون على الجيش تخصيص قوات كبيرة، بهدف القيام بعمليات ضبط وأمن يومي على حساب الإصغاء وتخصيص الموارد للتعامل مع تحديات أمنية أهم مقابل إيران و"حزب الله"، وهو أيضاً ما سيضر بمكانة إسرائيل السياسية والدولية والإقليمية – وفي المقابل، على صعيد عملي، ستنتقل المسؤولية عن كافة جوانب الحياة اليومية لملايين الفلسطينيين إلى إسرائيل بالتدريج، من دون أن يكون لديها المنظومات والأدوات البيروقراطية اللازمة – أو مصادر التمويل الواسعة المطلوبة لملء الفراغ الحكومي في مجالات الصحة والتعليم والنظام العام وغيرها.

تداعيات حرجة بدرجة متساوية متوقعة على المستويات الفكرية ومن حيث الرؤية. تفكُّك السلطة وتوسيع السيطرة الإسرائيلية إلى حد الضم الفعلي، من الممكن أن يؤديا إلى اختفاء فكرة الدولتين وتقوية فكرة الدولة الواحدة التي يزداد تأييدها منذ اليوم في الساحة الفلسطينية، وتؤثر في العلاقات الخارجية لإسرائيل، ومن ضمنها العلاقات مع أفضل الأصدقاء – الامتناع الإسرائيلي من لقاء أبو مازن، والتصميم على إغلاق كل أفق سياسي، يدفعان بقيادة السلطة، التي تبحث عن أي أجندات ممكنة، إلى خطوات عدائية في الساحة الدولية: الأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية. ينعكس هذا السلوك سلباً على الدافع لدى الأجهزة الأمنية التي تحاول عادةً احتواء المواجهات، وتحفظ التنسيق الأمني المهم مع قواتنا. وبسبب منظومة العلاقات المتوترة ما بين المصالح الأمنية والسياسية والمعضلات التي تأسر إسرائيل، يجب القيام بخطوات عملية في الميدان منذ الآن لحفظ الاستقرار حتى الانتخابات، وسيتوجب على الحكومة المقبلة، التي سيتم تأليفها في إسرائيل، اتخاذ قرارات استراتيجية حاسمة ستكون أمامها – خلال الأعياد، وصولاً إلى الانتخابات، على قوات الأمن الاستمرار في إحباط "الإرهاب"، بهدف منع العمليات.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه يجب الإبقاء على هامش عمل أكبر لأجهزة الأمن التابعة للسلطة، والاستمرار في تفضيل أن تجري عمليات الإحباط من خلالها طالما تسمح الظروف، وتركيز عمليات الإحباط التي يقوم بها الجيش على "البنى الإرهابية الموقوتة"، استناداً إلى معلومات استخباراتية دقيقة، وفي المقابل، الاستمرار في إغلاق خط التماس بصورة ناجعة، والإغلاق في فترة الأعياد.

أما في الحرم القدسي، فيجب حفظ التوازن بطريقة محسوبة قدر الإمكان وتنسيق دخول اليهود مع

الأردن، والتشديد على عدم خرق الوضع القائم بسلوكهم – على حكومة إسرائيل، منذ الآن، وأساساً بعد الانتخابات، وفي المدى الطويل، اتخاذ عدة خطوات، بهدف تقوية استقرار السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، ورؤية يوم "ما بعد أبو مازن" وتبدل الأجيال في القيادة. وفي هذا الإطار، على إسرائيل حسم قرارها بشأن تجديد المسار السياسي مع السلطة الذي يشكل المركّب الجوهري لاستمرار وجودها – حتى لو كان من الواضح أن احتمالات نجاح المسار السياسي في الوقت الحالي معدومة، إلاّ إنه يحفظ فكرة "الدولتين"، ويعيق بديل الدولة الواحدة، وهو مهم لتقوية الشرعية الإسرائيلية.

بالإضافة إلى أنه يتوجب على حكومات إسرائيل بناء قنوات تواصُل ناجعة لقيادات السلطة، في مقابل الطلبات المحقة منها ومن بينها وقف دفع رواتب الأسرى وعوائل الشهداء، والخطوات ضد إسرائيل في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي – من غير الصحيح أن يتركز المسار السياسي في قضايا الحل النهائي. أولاً، يجب معالجة التحديات في المدى القصير والمتوسط بكل ما يخص الأمن، وقيام السلطة بدورها وحكمها، ومن خلال ذلك صوغ الأمل لأفق سياسي. على إسرائيل والسلطة إيجاد حلّ مبدع لمشكلة رواتب الأسرى والشهداء – يساعد في العمل على تجنيد دول الخليج واللاعبين الدوليين لمساعدة السلطة – وبحث قضايا، كالبناء الفلسطيني المنظم في مناطق "ج" والمستوطنات وغيرها – على المستوى الأمني، يجب على الطرفين التركيز على تقوية أجهزة أمن السلطة وسيطرتها على الأرض. وفي هذا السياق، يمكن محاولة إعادة نجاحات الماضي، كـ"اتفاق المطلوبين" و"مشروع جنين"، من سنة 2008. حينها، وخلال "مسار أنابوليس"، نقلت إسرائيل إلى أجهزة الأمن التابعة للسلطة السيطرة على كل منطقة جنين شمال الضفة، بعد التزامها إعادة النظام وإحباط "الإرهاب" في المنطقة. وفي إطار هذه المبادرة، قاد مبعوث الرئيس الأميركي بوش، الجنرال جونز، جهوداً متعددة أمنية – مدنية – واقتصادية، لتقوية سيادة الأجهزة الأمنية. النتائج كانت مذهلة. وبقيادة رئيس الحكومة الفلسطيني، حينها، سلام فياض الذي بادر إلى مشاريع مدنية لها تأثير إيجابي وسريع في الأرض (شق طرقات، خدمات اجتماعية، وغيرها)، عاد الأمن والاستقرار إلى جنين، وضمنها مخيم اللاجئين، واختفت الفوضى وتمت السيطرة على "الإرهاب" – الظروف لاستعادة هذا النجاح تفرض تحديات أكبر: النظام السياسي الإسرائيلي منقسم، وغير مستقر ومليء بالتوترات؛ ورفض إسرائيلي لإدارة مفاوضات؛ وحكومة فلسطينية ضعيفة؛ وعدم وجود استقرار؛ وازدياد التحديات من جانب "حماس" و"الجهاد الإسلامي" – لا بديل لإسرائيل إلا المبادرة إلى خطوات تخدم الأمن وتمنع الانجرار إلى دولة واحدة. فالأحداث التي جرت مؤخراً في شمال الضفة وتوسُّعها إلى داخل مناطق الخط الأخضر تثبت أن حفظ الاستقرار لوقت طويل في هذه المنطقة ليس مؤكداً. في المدى القصير، يبدو أن المصلحة السياسية للقيادات الإسرائيلية تتفوق على المطلوب استراتيجياً

وأمنياً، لذلك، فإن مسؤولية القيام بالأمر الصحيح ملقاة على عاتق قيادات أجهزة الأمن، في إطار الحدود التي يفرضها الظرف السياسي القائم. وعلى المستوى المتوسط – الطويل، يتوجب على قيادات الدولة الارتقاء فوق الحسابات السياسية الراهنة، والمبادرة إلى مسارات تضمن الاستقرار الأمني الطويل المدى، والهدف الاستراتيجي الحيوي دولة يهودية، ديمقراطية، آمنة، وصادقة.

* * *

مقالات

"تايمز أوف إسرائيل": مجلس الوزراء الأمني يراجع بنود الاتفاق البحري الذي اقترحته الولايات المتحدة مع لبنان

دبلوماسي غربي ينفي التقارير التي تفيد بأن قادة لبنان أثاروا اعتراضات جدية على مسودة الاقتراح

من المقرر أن يجتمع مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي رفيع المستوى يوم الخميس لمناقشة شروط الاتفاق الذي اقترحته الولايات المتحدة بشأن الحدود البحرية مع لبنان. وأرسل لبنان يوم الثلاثاء إلى واشنطن تصريحاته بشأن الاقتراح. ولم ترد تفاصيل رسمية بشأن فحوى الموقف اللبناني. وقال نائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب إن القضية "الآن في يد الوسيط الأمريكي"، مضيفًا أن الرد شمل "تعديلات على الاقتراح الأمريكي."

رد فعل اسرائيل على هذه التعديلات المحتملة ليس واضحا. ونفى دبلوماسي غربي إثارة قادة لبنان أي اعتراضات جدية على

بنود الاقتراح، بحسب تقرير جديد. وصرح الدبلوماسي الذي لم يكشف عن هويته لموقع "واللا" الإخباري يوم الأربعاء بأن "تعليقات لبنان على مسودة الاتفاق بناءة ولا تتضمن (بنود) يمكن أن تمنع إبرام اتفاق." وقال المسؤول إن التقارير الإعلامية اللبنانية التي تفيد بأن السلطات في البلاد لديها تحفظات على نقاط رئيسية في الاقتراح غير صحيحة.

وذكرت صحيفة "الأخبار" الموالية لحزب الله نقلاً عن مسؤولين حكوميين لم تذكر أسمائهم يوم الثلاثاء أن بيروت لم توافق على الاعتراف بحدود العوامات الإسرائيلية – التي وضعتها القدس بشكل أحادي على بعد خمسة كيلومترات من ساحل بلدة "راس الناقورة" الشمالية في عام 2000 – كحدود دولية. ويزعم التقرير أن

لبنان يعارض أيضًا فكرة ترسيم الحدود البرية كجزء من الاتفاقية، ويصر على ضرورة تناول القضية مع الأمم المتحدة بدلاً من ذلك.

علاوة على ذلك، تريد بيروت أن تعمل شركة "توتنال إنرجي" الفرنسية مع لبنان بشكل مستقل عن عملها مع إسرائيل، على الأرجح نتيجة اعتراضها على التعويضات التي ستحصل عليها إسرائيل من شركات الطاقة مقابل التنازل عن حقوقها في حقل "قانا" البحري للغاز. وأخيرًا، ورد أن لبنان يعترض على المشاركة في حفل توقيع مقترح إلى جانب مسؤولين إسرائيليين في مدينة الناقورة اللبنانية. وبدلاً من ذلك، طالب المسؤولون بتوقيع الاتفاق مع مسؤولين من الجانبين في غرف منفصلة، لأن إسرائيل ولبنان لا تربطهما أي علاقات دبلوماسية وهما في حالة حرب رسميًّا.

وخلال عطلة نهاية الأسبوع، قدم مبعوث إدارة بايدن للطاقة آموس هوكستين ما يُعتقد أنه اقتراح نهائي يهدف إلى معالجة المطالبات المتنافسة على حقول الغاز البحرية في البحر الأبيض المتوسط – والذي بدا في البداية انه لاقى ترحيبًا من الجانبين. وردا على التقارير اللبنانية، قال مسؤول كبير مقرب من رئيس الوزراء يئير لبيد للصحفيين يوم الثلاثاء إن الحكومة تنتظر رد لبنان الرسمي على المخطط الأخير قبل أن تقرر كيفية الرد. وأضاف المسؤول أن "لبيد لن يتنازل عن المصالح الأمنية والاقتصادية لإسرائيل."

وعلى الرغم من عدم الإعلان عن التفاصيل الكاملة للاتفاق، يقول دبلوماسيون مطلعون على الأمر إن الاقتراح يعترف بحدود العوامات الإسرائيلية، وبعد ذلك، ستتبع الحدود الحافة الجنوبية للمنطقة المتنازع عليها المعروفة باسم الخط 23.

ويقال إن الصفقة تسمح للبنان لاستفادة من الموارد الاقتصادية في المنطقة الواقعة شمال الخط 23، بما في ذلك حقل "قانا" للغاز، بينما ستبقى إسرائيل مسيطرة على حقل غاز "كاريش." وقد تعرض الاتفاق لانتقادات من زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو، الذي وصف الاتفاقية بأنها "غير قانونية" واتهم لبيد يوم الاثنين بالتخلي عن "أراضي إسرائيل السيادية"، وتعهد بأن تحالفًا مستقبليًا محتملًا بقيادته "لن يكون ملزمًا به."

وفي وقت سابق الاثنين، اتهم لبيد رئيس الوزراء السابق بأنه يتحدث عن الأمر "دون رؤية الصفقة ودون معرفة ما بداخلها." كما اتهم نتنياهو بالتصرف من إحباط "لعدم التوصل إلى اتفاق خلال السنوات العشر التي قضاها في المنصب" ونشر دعاية زعيم حزب الله حسن نصر الله السياسية. وفي الشهر الماضي، تعهد

مكتب لبيد بأن تمضي إسرائيل قدما في استخراج الغاز من "كاريش" مع أو بدون أي اتفاق نهائي بشأن النزاع الحدودي البحري.

* * *

i24news: ترسيم الحدود البحرية: المجلس الأمني المصغر في حكومة لابيد يبحث اليوم بنود الاتفاق ولبنان يرى فيه ضمانة لمنع حرب قادمة

قال رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، نجيب ميقاتي صباح الخميس إن اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل من شأنه أن "يمنع حربًا أكيدة في المنطقة"، وأوضح خلال حديث له مع البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، "إن المباحثات الثنائية ركزت على توحد الموقف اللبناني بشأن اتفاق ترسيم الحدود مع إسرائيل ." وأضاف "ما يهمني هو تفادي حرب في المنطقة وتوحد الموقف اللبناني، وفقا لصحيفة الغد .

يشار إلى أن لبنان أعلن الثلاثاء عن تقديمه لواشنطن قائمة بالتعديلات التي يراها ضرورية بشأن ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل. وقال نائب رئيس مجلس النواب اللبناني إلياس بو صعب إنه قدم لسفيرة الولايات المتحدة في لبنان "التعديلات" التي تريدها بيروت. وفي الوقت نفسه، قال مارك أيوب الزميل المشارك في معهد عصام فارس بالجامعة الأمريكية في بيروت إن "الاتفاق يمثل خطوة إلى الأمام لكن هذا لا يعني أن لبنان أصبح بالفعل دولة منتجة للغاز أو النفط". وقال خبير الطاقة لوكالة فرانس برس، نحن نتحدث عن جدول زمني من خمس إلى ست سنوات لرؤية بوادر الغاز الأول "هذا بحال تم العثور على مكامن صالحة تجارياً ."

إسرائيليًا، بالرغم من تضارب الآراء حول ضرورة التوقيع على اتفاق من هذا القبيل في وقت تواجه البلاد فيه عدم استقرار سياسي على خلفية الانتخابات المتكررة وعدم القدرة على تشكيل حكومة قوية ومتفق عليها، أفيد أن المجلس الأمني المصغر في حكومة يائير لابيد، سيراجع اليوم الخميس، الاتفاق بكامل بنوده وسط تصريحات لمسؤول سياسي كبير بأنه إذا طالب اللبنانيون بتغييرات جوهرية فلينسوا الموضوع برمته"، وفق النشر في واينت.

وتشير المعلومات إلى أنه لن يطلب من الوزراء في المجلس الأمني الموافقة على الاتفاقية ولن يجرى تصويت. إلى ذلك، لم يتضح بعد ما هو الإجراء المطلوب للموافقة على الاتفاقية وما إذا سيتوقف الأمر على قرار مجلس

الوزراء أو سيتم عرضه أمام الجلسة العامة للحكومة . لكن المؤكد أن مكتب لابيد يترقب الحصول على رأي المستشارة القانونية للحكومة، خلال الساعات القليلة القادمة.

* * *

"هآرتس": لاتفاق ترسيم الحدود البحرية بُعد إستراتيجي

ترجمة :بلال ضاهر. موقع عرب 48

قدّر مسؤول إسرائيلي أنه سيكون بالإمكان الجسر على الخلافات بين إسرائيل ولبنان بشأن ترسيم الحدود البحرية وفق ما نقلت عنه صحيفة "هآرتس" اليوم، الخميس. ويأتي ذلك قبيل انعقاد المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، بعد ظهر اليوم، بهدف التداول في مسودة اتفاق ترسيم الحدود التي قدمها الوسيط الأميركي، آموس هوكستين. من جهة ثانية، نقلت وسائل إعلام إسرائيلية، اليوم، عن مصدر سياسي إسرائيل رفيع قوله إنه إذا أرادت لبنان إجراء تعديلا جوهرية على مسودة الاتفاق، فإنه لن يتم التوصل لاتفاق.

ووصف مسؤول أمني إسرائيلي الاتفاق بأن "له بُعد إستراتيجي هام سيؤثر على السنوات المقبلة". وأضاف أن "أهمية الاتفاق في هذه الفترة هي لجم تأثير إيران وحزب الله الهائل على الطاقة في لبنان. وإذا تم أخذ هذا منهما، فسيتم في الأمد البعيد المس بالتأثير الإيراني في جوانب أوسع. ولذلك، إذا كان بالإمكان إنهاء ذلك (أي التوصل لاتفاق) فإنه سيكون مجديا للغاية. وبشأن احتمال التصعيد، فإنه موجود طوال الوقت وإسرائيل مستعدة لأي سيناريو." وخلال اجتماع الكابينيت، سيستعرض رئيس الحكومة الإسرائيلية، يائير لبيد، وطاقم المفاوضات الإسرائيلي مسودة الاتفاق بالكامل لأول مرة أمام الوزراء، علما أن مبادئ الاتفاق معروفة لأعضاء الكابينيت الذين اطلعوا عليها خلال اجتماع سابق حول الموضوع، عُقد قبل شهر تقريبا. ولن يطالب الوزراء بالتصويت على المسودة. وفي هذه الأثناء، ينتظر مكتب لبيد رد المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف – ميارا، الذي يتوقع تسليمه اليوم، حول الإجراءات المطلوبة للمصادقة على الاتفاق، وما إذا سيصادق عليه الكابينيت أم الحكومة بكامل هيئتها.

وفيما يتعلق بالخلافات بين إسرائيل ولبنا، قال مصدر سياسي إسرائيلي رفيع، بداية الأسبوع الحالي، إن الاتفاق يمنح إسرائيل تعويضا ماليا عن الغاز الذي ستستخرجه لبنان، بادعاء أن قسما من حقل قانا يقع في المنطقة التي تحت سيطرة إسرائيل. ورد نائب رئيس البرلمان اللبناني، إلياس بوصعب، على ذلك بالقول، أول من أمس، إن "لبنان لن يدفع أي تعويضات للعدو الإسرائيلي". وأضاف أنه "في آخر صيغة وصلتنا، لدينا

تعديلات عليها والشياطين تكمن في التفاصيل." كذلك شدد الرئيس اللبناني، ميشال عون، أنه "لن تكون هناك أي شراكة مع الجانب الإسرائيلي."

وذكرت صحيفة "ذي ماركر"، في وثت سابق من الأسبوع الحالي، أن تقديرات وزارة المالية الإسرائيلية تشير إلى أنه يوجد في حقل قانا 120 مليار متر مكعب من الغاز، وأن هذه الكمية تساوي 20 مليار دولار.

وقال مصدر سياسي إسرائيلي رفيع، أول من أمس، إن "رئيس الحكومة يائير لبيد، لن يوافق على التنازل عن المصالح الأمنية والاقتصادية لدولة إسرائيل. ونحن بانتظار الحصول على الملاحظات (اللبنانية) بصورة رسمية ومن جهات مخولة بذلك كي نعلم إذا كنا سنتقدم وكيف سنتقدم." وتطالب وزيرة الداخلية، أييليت شاكيد، بأن يصادق الكنيست على الاتفاق وليس الحكومة، فيما يسعى لبيد إلى أن تصادق عليه الحكومة وليس الكنيست. ولا يلزم القانون بنقل المصادقة على الاتفاق من الحكومة إلى الكنيست.

* * *

المونيتور: إسرائيل" وقبرص نحو حل خلاف حقل الغاز البحري

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

تحاول حكومة العدو تطوير حقول الغاز التي تسيطر عليها، في ظل نقص الطاقة في أوروبا، وتخطط لبيع الغاز الطبيعي من منصات شرق البحر المتوسط إلى الدول الأوروبية المنفصلة عن إمدادات الغاز الروسي، ومع ذلك فإن كيان العدو منخرط في نزاعين دوليين حول تطوير حقول الغاز في البحر الأبيض المتوسط.

الخلاف الأول :مع لبنان يدور حول ترسيم المياه الاقتصادية للدولتين، ومن المتوقع أن يقدم المبعوث الأمريكي الخاص "عاموس هوشتاين"، الذي كان يتوسط بين الجانبين، مسودة اتفاق للحكومتين قبل التوقيع المأمول في غضون أسابيع، وتشير التقارير إلى إحراز تقدم على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

الخلاف الثاني هو حول تطوير حقل أفروديت – يشاي المشترك، والذي يقع معظمه في المياه الاقتصادية لقبرص وجزء صغير منه قرابة سواحل فلسطين المحتلة والذي تسيطر عليها "إسرائيل"، وبعد التعثر لما يقرب من عقد من الزمان، تم إحراز تقدم كبير مؤخراً في حل هذا الجدل، بعد مناقشات 19 سبتمبر في قبرص بين وزيرة طاقة العدو "كارين إلهارار" ونظيرتها القبرصية "ناتاشا بيليدس"، حيث أعلن الجانبان أنهما اتفقا على معظم القضايا العالقة.

بموجب هذا الترتيب، ستوافق حكومة العدو على مطالبة شركات الجانب القبرصي بالحصول على جميع الحقوق في الحقل، وكانت الشركات في كيان العدو قد طالبت بالتطوير المشترك للحقل لكنها قوبلت بالرفض.

لتسوية مسألة التعويضات، اتفق الوزيران وفرقهما على تعيين خبير دولي لتحديد التفاصيل الدقيقة للترتيب بين أصحاب الامتياز من كلا الجانبين، ومن المفترض أن يحدد هذا المحكم ما إذا كانت دولة الكيان ستتلقى تعويضاً مالياً (لمرة واحدة) وتتنازل تماماً عن حقوقها في الحقل، أو ستكسب (بانتظام) الإتاوات والضرائب من الإنتاج بمجرد بدئه.

يُقدر أن حقل الغاز الذي يُعرف الجزء القبرصي منه باسم أفروديت و"الجزء الذي تسيطر عليه إسرائيل" المعروف منه باسم يشاي، ويحتوي على 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، تم اكتشافه في عام 2010، ويقع معظمه داخل المياه الإقليمية لقبرص وهو مرخص لشيفرون وشل بريطانيا و"شركاء إسرائيليين"، حيث أن حوالي 7 ٪ إلى 9 ٪ تقع داخل المياه الإقليمية لفلسطين المحتلة، وتملكها شراكة ثلاث "شركات إسرائيلية": "شركة إسرائيل أبرتشناتي" و "عدن إنيرجي" و"ناماكس."

بين عامي 2012 و2019، عقدت مفاوضات غير مثمرة بين كيان العدو وقبرص لحل الخلاف بين رغبة قبرص في شراء حقوق "الشركات الإسرائيلية" ورغبة الأخيرة في البقاء شريكاً في هذا المجال، حتى لو كان صغيراً.

بعد فشل أصحاب الامتياز في التوصل إلى اتفاق، أبلغت الحرار "أصحاب الامتياز الإسرائيليين" والقبارصة في فبراير 2022 أنها كانت تمنحهم شهراً لحل خلافاتهم والاتفاق على دفع تعويض "للجانب الإسرائيلي" من الخزان مقابل مبلغ كامل، والتنازل عن حقوقها وأصولها، حيث حذرت من أنه ما لم تحل الشركتان نزاعهما، فإن الحكومتين ستستعيدان زمام التفاوض.

في غضون ذلك أعلنت شركة "نيو ميد إنيرجي" القبرصية صاحبة الامتياز عن خطط لبدء تطوير الحقل في أوائل عام 2023 وحتى حددت مبالغ الاستثمار: 200 مليون دولار، حتى أثارت هذه التصريحات القلق لدى "الجانب الإسرائيلي"، كما أعلنت شركة "نيو ميد إنيرجي" أنها تعتزم نقل منصة حفر من حقل غاز ليفياثان التي يسيطر عليها العدو إلى حقل أفروديت، ويبدو أن هذه الخطوة أحادية الجانب، إلى جانب النقص المتزايد للغاز في أوروبا، قد عجلت من المفاوضات بين الحكومتين، ما أدى إلى رحلة الحرار إلى قبرص.

قالت وزيرة طاقة العدو في مؤتمر صحفي مشترك في 19 سبتمبر" :في ضوء أزمة الطاقة العالمية والحاجة المتزايدة للغاز الطبيعي في أوروبا، أعتقد أنه من مصلحتنا أن يقوم كلا الطرفين بتسريع تسوية سريعة

وشفافة وعادلة، في نيقوسيا مع نظيرها القبرصي، وأن الثقة بيننا واستمرار التعاون المثمر في مختلف المجالات مهمان للغاية لكلا الطرفين."

وافق بيليدس، وقال" :تشترك قبرص وإسرائيل في رؤية مشتركة للاستغلال الكامل لإمكانات احتياطيات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، وبالتالي تنويع مصادر ومسارات الطاقة إلى أوروبا."

وفي هذا السياق، تم إحراز تقدم كبير في المناقشات بين وزارتي الطاقة نحو حل مفيد لقضية أفروديت-يشاي، سواء فيما يتعلق بالاتفاقية ذات الصلة أو فيما يتعلق بالخبير المعين من قبل الكيان وقبرص، وأنه من المتوقع أن تستمر هذه المناقشات باستمرار في الأسابيع المقبلة.

في يونيو وقع الاتحاد الأوروبي وكيان العدو اتفاقية مع مصر لتعزيز صادرات الغاز من شرق البحر المتوسط إلى أوروبا، وتم التوقيع على الاتفاقية في القاهرة بمشاركة وزير طاقة العدو والوزير المصري وكذلك رئيسة مفوضية الاتحاد الأوروبي "أورسولا فون دير لاين"، وينص الاتفاق على أن تطبيقه سيخضع للحفاظ على أمن الطاقة في كيان العدو – أي ستعطى الأسبقية لتزويد الاقتصاد المحلي بالغاز.

تسمح حقول الغاز الحالية لليفياثان وتمار وكاريش تانين بالتصدير بما يصل إلى 10 مليارات متر مكعب سنوياً، لكن حكومة العدو تسعى إلى تسريع تطوير حقول إضافية من أجل زيادة الصادرات والإتاوات والضرائب.

هناك معارضة لزيادة الصادرات في كيان العدو، ولكن وفقاً للعمل الذي أعدته خبيرة الغاز "جينا كوهين" للاتحاد الأوروبي وكيان العدو، يمكن "لإسرائيل" وقبرص معاً توفير 15 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً إلى أوروبا، بعد فتح الحقول الحالية والجديدة، وبالتالي أيضاً توفير احتياجاتهم واحتياجات المنطقة لمدة 25 عاماً، فالاتفاق الوشيك على تطوير أفروديت يجعل هذا الاحتمال أقرب.

* * *

"هآرتس": هل يجوزلحزب التجمع أن يعارض دولة يهودية وديمقراطية؟

بقلم جدعون ليفي

من المقرر أن تستمع محكمة العدل العليا اليوم الخميس إلى التماس مركز عدالة ضد قرار لجنة الانتخابات بتنحية حزب التجمع، واستبعدت اللجنة الحزب على أساس بند في القانون "يمنع حزباً ينفي وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية" من تقديم ترشيحه. ووفقاً للمتعارف عليه حتى الآن، ستقبل محكمة

العدل العليا الالتماس وترفض "رفض الأهلية" وستتمكن مرة أخرى من تقديم نفسها كمدافع عن الديمقراطية، ومن المتوقع أن تفعل ذلك فقط لأنه من الصعب إثبات أن حزب التجمع ينفي وجود "إسرائيل" كدولة يهودية، لكن هذا لن يثبت وجود الديمقراطية في "إسرائيل."

على العكس تماماً، فإن مجرد وجود مثل هذا الشرط القاسي في القانون هو دليل على مناهضة الديمقراطية، وهي نقطة سوداء في "كتاب القانون الإسرائيلي" والذي نادراً ما يتم الحديث عنه. كان يجب أن يكون للتجمع الحق في الترشح للانتخابات، حتى لو ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه يعارض بشدة وجود "إسرائيل" كدولة يهودية وديمقراطية. بدون مثل هذا الحق، لا يمكن اعتبار "إسرائيل" دولة ديمقراطية، فهذه ليست ديمقراطية دفاعية، لأنه لا يوجد شيء غير ديمقراطي في رؤية المساواة.

في الواقع المثالي فإن دعم الدولة اليهودية، التي تسود فيها السيادة اليهودية، يجب أن يكون خارج القانون، وأن يكون غير ديمقراطي، ويؤدي إلى استبعاد الأحزاب التي تدعمها، أي جميع الأحزاب اليهودية.

من العار أن حزب التجمع لا يستطيع أن يقدم الرؤية التي كان ينبغي أن تكون رؤية: ديمقراطية بين البحر والأردن، ولو كان قد اقترحها لكان قد تم تجريمه وطردهم لخارج القانون، لذلك يجب أن تكون راضية عن حالة جميع مواطنيها كوسيلة للتهدئة، لكن في عيون الدوائر الواسعة بما في ذلك الوسط واليسار، حتى هذا الموقف يعتبر غير شرعي.

يمكن لليهود "الإسرائيليين" بطريقة ما أن يدعموا الفكرة، ويفضل أن يكون ذلك بشكل فضفاض، لكن العرب ممنوعون تماماً، لأنهم بعد ذلك سيتم اتهامهم بالسعي إلى تدمير "إسرائيل"، والتدمير المادي والكامل، بما في ذلك محارق الجثث وغرف الغاز، وتريبلينكا (معسكر تريبلينكا هو معسكر إبادة) ومايدانيك (معسكر إبادة) أيضاً، مع يهود يغرقون في البحر. حتى فكرة الدولة لكل مواطنيها، شرط لأية ديمقراطية -وما هي الديمقراطية إلا دولة لكل مواطنيها- تعتبر بدعة وخيانة ومعاداة للسامية وتحريض على التدمير.

إن معارضة النظام الحالي في "إسرائيل" ليست مشروعة، نحن معجبون بشجاعة معارضي النظام في جميع أنحاء العالم – تمت مقابلتهم في وسائل الإعلام وحصلوا على جوائز – لكن هذا غير وارد في "إسرائيل." يُسمح لليهودي إلى حد ما أن يقترح نموذجاً مختلفاً، ولا يُسمح للعربي على الإطلاق. فالكلمة الأساسية هي بالطبع الصهيونية، التي تحدد النظام في "إسرائيل" أكثر بكثير من قيم مثل الديمقراطية أو المساواة أو الحرية.

إن النظام الذي يمارس في "إسرائيل" هو نظام صهيوني، و"إسرائيل" دولة صهيونية، قبل وقت طويل من الكليشيهات الزائفة واليائسة عن كونها يهودية وديمقراطية، وهو تعريف لا يصمد أمام أي اختبار عملي وهو تناقض داخلي بالكامل.

كان على "إسرائيل" أن تختار بين اليهودية والديمقراطية، لكن هذا الاختيار صعب عليها، ومن المحتمل أن تفضل الأغلبية (اليهودية): اليهودية على الديمقراطية وهذه صورة ستخجل "إسرائيل" منها. لهذا السبب نستمر في الحديث عن كوننا يهودياً وديمقراطياً، حتى عندما يكون واضحاً أنه لا توجد ولا يمكن أن توجد مثل هذه الثقافة في دولة تصرخ من أجل ثنائية القومية.

يجب على الدولة التي تطالب بحرية التعبير، أن تسمح على الأقل بالتعبير عن معارضة النظام، لا سيما أنه نظام قمعي، ويجب التعبير عن هذا الصوت في الكنيست، حتى لو كان تخريبياً، حتى لو كان مزعجاً للكثيرين، وبعد كل شيء هذه ليست فكرة غير ديمقراطية، ومن المشروع تحريمها في الواقع، إنها أكثر الأفكار ديمقراطية والتي يمكن تخيلها. لكن هذه الفكرة عظيمة على "إسرائيل" والشرطة الصهيونية، لهذا تحاول قتل هذه الفكرة وهي لا تزال صغيرة: على سبيل المثال "يجب أن تمثل الدولة جميع مواطنيها." عندما يستطيع التجمع أو أي حزب آخر أن يقف مع علم دولة واحدة، سنعرف أن النظام في "إسرائيل" بدأ يتعافى.

* * *

"معاريف": الجنرال اليعازر شاكدي يكشف أسرار تدمير المفاعل النووي السوري في العام 2007

أجرى الحوار: بن كاسبيت

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

الخميس، 8 أيلول، عقد اجتماع استثنائي في أحد المنازل، في مكان ما من البلاد. كان هناك حوالي 20 مشاركا، من بينهم امرأة واحدة. ثمانية طيارين مقاتلين وثمانية ملاحين مقاتلين وقائدان سابقان في سلاح الجو الإسرائيلي، إليعازر شاكدي، وعميكام نوركين، ورئيس الوزراء الأسبق، إيهود أولمرت. كانت زوجة أولمرت مرحة، حيث طلبت (وحصلت) على إذن خاص للانضمام إليهم. وكان هناك ضابط آخر اسمه شاي.
عقد الاجتماع لمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لتدمير المفاعل النووي السوري الذي بناه بشار الأسد سرا في الصحراء، تحت أنظار إسرائيل. في ذلك الاجتماع، قام طيارو وملاحو الطائرات الحربية الثماني) أربع «15 «F-وأربع «16 («F-بإلقاء أكثر من 17 طنا من المتفجرات على المفاعل. بالتوقيت شارك عميكام نوركين ورئيس الوزراء، إيهود أولمرت، في ذلك الوقت في ذلك الاجتماع مع زوجته عليزا. وكان هناك ضابط آخر، اسمه شاي،

جاء بفكرة تشغيلية رائعة سمحت للقوات الجوية بتدمير المفاعل دون أن يدرك السوريون ما حدث هناك.

*قائد القوات الجوية الأسبق اللواء اليعازر شاكدي، متى علمت لأول مرة أن الأسد كان يبني مفاعلاً نووياً في الصحراء؟

»عندما كنت رئيس قسم العمليات في سلاح الجو، قررت عدم الاكتفاء بجمع المعلومات الاستخبارية بالتحليلات والتفسيرات، ولكن كنت أطلب قراءة المواد الخام. في نهاية العام 2006، عندما كنت بالفعل قائد القوة الجوية، لاحظت فجأة خبرا غريبا جدا جاء من سورية، أثار انتباهي، وسألت من أجل أن أفهم كيف يمكن أن يكون مرتبطا بكل أنواع الأشياء التي نتعامل معها. نظمت منتدى استخباراتيا خاصا، مع خبراء من مجموعة المخابرات الجوية (ليمان) وأفراد من (أمان). تلقيت هناك لمحة عامة عن احتمال أن تكون سورية تطور أسلحة نووية سراً.«

*إذاً، الضوء الأحمر ظهر لك في نهاية العام 2006؟

»نعم، لكن الدليل قدمه (الموساد) في وقت لاحق فقط، في آذار 2007.«

*ما الذي يدور في ذهنك لحظة سماعك أن الأسد لديه مفاعل نووي؟ هل تدرك بالفعل أنك ستقابل هذا المفاعل يوما ما؟ إنك في النهاية الشخص الذي سيضطر إلى تدميره؟

»فهمت أن هناك حدثا مختلفا. لم يكن أي شيء آخر نعرفه. كان من الواضح لي أن سلاح الجو سيتعين عليه التعامل معه بأقصى درجات الدقة بطريقة ممكنة، لكنني شعرت أنه كان حدثا أكبر منا جميعا. طوال الطريق كان مصحوبا بالشعور بهذه الازدواجية: من ناحية، هدف يجب تدميره بطريقة احترافية، من ناحية أخرى قصة أكبر منا جميعا.

»مررت بأوقات عصيبة مع حقيقة أن رئيس الوزراء أولمرت تحول في الخطوة الأولى إلى الأميركيين. لدي احترام كبير لأولمرت، ولقيادته في هذا الحدث، بشكل عام، لكنني فكرت، وهو يعرف هذا، أن هذه مهمة يجب على دولة إسرائيل فقط القيام بها. فهمت منطق أولمرت، وعرفت أنه كان على حق. بعد كل شيء، إذا قام الأميركيون بتدمير المفاعل السوري فسوف يرسل ذلك رسالة رادعة غير مسبوقة لبقية دول الشرق الأوسط. سيكون التأثير أقوى من تدمير قواتنا الجوية. لكنني واجهت صعوبة في ذلك.«

*إذاً، ماذا فعلت؟

»قررت أنني سأتجاهل النداء الموجه إلى الأميركيين، وفي الوقت ذاته، أُعد الخطة الأسرع والأكثر هجومية لتدمير المفاعل. وإنني سأكون في موقف أنه إذا جاءني رئيس الوزراء وسألني إذا كان يمكننا القيام بذلك صباح الغد، فسأقول له نعم.«

*متى أعلن الأميركيون أنهم لن يهاجموا؟

»اتصل أولمرت بالرئيس بوش على الفور تقريبا. في تموز، ورد الأميركيون بالنفي. لم يكن لديهم خلافات معنا. رأوا المواد وفهموا ما يجري بناؤه هناك. لكن بوش قرر عدم الهجوم، ومن وجهة نظره، لم يكن على إسرائيل

أن تهاجم كذلك. لقد أراد أن يتجه إلى المسار الدبلوماسي وأرسل ما هو ضروري، وكذلك فعلت كوندوليزا رايس. ومن دواعي سروري أن أولمرت أظهر العزم هنا وأبلغ الأميركيين ببساطة: إذا لم تهاجم فسنهاجم هناك. لن يكون مساراً دبلوماسياً. ومنذ تلك اللحظة فصاعداً تسارعت الاستعدادات لشن هجوم من جانبنا بشكل كبير.«

لعب بطريقة آمنة

كان اليعازر شاكدي (65 عاما) القائد الخامس عشر لسلاح الجو الإسرائيلي. كان والده موشيه شاكدي، المولود في المجر، الناجي الوحيد في عائلته من الهولوكوست. تمكن من القفز من القطار في أوشفيتز والبقاء على قيد الحياة من خلال سلسلة طويلة من المعجزات. عندما انتهت الحرب، عاد إلى قريته في المجر، على أمل أن ينضم إليه أفراد الأسرة الآخرون الناجون. لكن لم ينج أحد.

والده، والدته، وأربع أخوات - جميعهم لقوا حتفهم مع أفراد الأسرة الآخرين. بعد الهجرة إلى إسرائيل وتكوين أسرة، اعتاد الأب أن يسأل ولديه، إليعازر وأخته، السؤال الذي كان يعذبه: لماذا أنا؟ لماذا نجوت من كل العائلة؟ لماذا أنا هنا، في إسرائيل، وأحرقت عائلتي بأكملها في أوشفيتز؟ أعطى شاكدي لوالده إجابة واضحة: «لأنك قفزت من القطار، يا أبي، هم لم يكونوا معك في هذا القطار. «لم يهدأ الأب. بحث عن إجابة أخرى.

في غضون ذلك، أصبح إليعازر شاكدي، نجل الناجي، طيارا مقاتلا بارزا في سلاح الجو. بعد 60 عاما من قفز والده من القطار إلى أوشفيتز، تولى الابن قيادة سلاح الجو الإسرائيلي، بوليصة التأمين التابعة للدولة اليهودية. قاد شاكدي الفيلق في حرب لبنان الثانية وقاده أيضا في عملية «خارج الصندوق»، تدمير المفاعل النووي السوري في دير الزور، في أيلول 2007. بعد تسرّحه تحول إلى العمل (كان، من بين أمور أخرى، الرئيس التنفيذي لشركة إل عال)، وفي السنوات الأخيرة كان نشطا في مجال التواصل الاجتماعي. انتشر حديثه على الشبكات الاجتماعية، وبعده كتب «من هو مايكل»، وهي مجموعة من القصص ورؤى من حياته، وحقق الكتاب نجاحا كبيرا مثل الحديث.

*كانت هناك عدة خيارات لتدمير المفاعل، وليس فقط سلاح الجو، أليس كذلك؟ وكان لديك ثلاث أو أربع خطط بديلة: من هجوم مفتوح وصاخب بعشرات الطائرات إلى هجوم هادئ ومحدود، تحت الرادار، بثماني طائرات فقط.

»وضعت الخطط من قبل قوات الأمن الموجودة في إسرائيل. في كل من هذه الخيارات كان لسلاح الجو دور خاص أو مهم. عملنا على جميع الخطط في الوقت نفسه، جواً فقط، أو مجتمعة، جواً وأرضياً. كانت هناك العديد من الإصدارات، ولكن مع مرور الوقت أدركت أن الهدف سيكون تدمير المفاعل دون بدء حرب شاملة. وهذا يعني، أن يكون الهجوم بعيدا عن الأضواء قدر الإمكان. في إحدى المراحل، اتخذت قرارين: الأول، أن نهاجم بنوعين من الطائرات، والآخر، أن نهاجم بثلاثة أسلحة مختلفة.«

*لماذا؟

»وكان من الضروري أن تكون آمنا. نوعان من الطائرات بحيث تصل واحدة على الأقل إلى هناك، وثلاثة أنواع من الأسلحة بحيث يضرب واحد على الأقل الهدف ويدمره. وصلت الطائرات وضربت جميع الأسلحة، وعاد الجميع بسلام. ولكن عندما تخطط في حالة عدم اليقين، عليك تغطية جميع الاحتمالات ونشر المخاطر. كما أنني وصلت شخصيا إلى الأسراب الثلاثة التي قررت أنها ستشارك في الهجوم: سربين من «16 «F-(زوج من كل منهما) وسرب «15«F-، وقد طرت معهم في النماذج التشغيلية استعدادا للعملية، لأحصل على انطباع بنفسي.

*وكيف تتعامل مع احتمال أن يبدأ الأسد حرباً شاملة عندما يكتشف أن مفاعله قد دمر؟

»أدركت أنه بأي ثمن سيتعين علينا إيجاد طريقة يمكننا من خلالها مهاجمة المفاعل وتدميره، ولن يفهم الطرف الآخر ما حدث. قمت بتشكيل فريقين يحاكيان تفكير العدو. وضعت ضابطا حاد الذهن هناك لم يكن جزءا من قسم العمليات، وكان هناك أيضا جنود احتياط من المخابرات. أخبرت شركائي السريين أنني سأكون سعيدا بالحصول على أفكار حول كيفية إكمال هذا اللغز، وبهذه الطريقة سيكون الهجوم بعيدا عن الأضواء قدر الإمكان، ولن يفهم الطرف الآخر ما حدث وكيف حدث. جاءت أفكار جيدة جدا، ولكن ذات يوم جاءني ضابط شاب اسمه شاي.

*ما دوره في القوة؟

»كان نقيبا أو رائدا. كان أحد أفراد طاقم الطيران الشاب الذي جاء إلى الجنرال لأنه كان يعلم أنه سيتم الاستماع إليه. وفي وقت لاحق، اعترف أنه لم يكن متأكدا من أنني سأقبل فكرته. جاء إلي وقال: أيها القائد، لدي فكرة. لقد استمعت إليه. أخبرك، اليوم، أن فكرته، نوع من الاقتراح التشغيلي، هي الفكرة التي على أساسها سمح لنا بتحقيق الهدف: تدمير وليس ترك أثر وألا يعرف الأسد ما حدث.«

*لا أفهم، أتيت في منتصف الليل لتدمير مفاعل نووي والأسد لا يعرف ماذا حدث؟

»سأقول لك أكثر من ذلك. حتى اليوم، بعد 15 عاما، عندما يعلم بالفعل أننا هاجمنا، فإن السوريين لا يفهمون بالضبط ما كان هناك. إنه يعرف بالفعل أن هناك طائرات إسرائيلية، لكنه لا يفهم ماذا حدث بالفعل وكيف. وهذه الفكرة، التي عملنا عليها، تم استخدامها لاحقا في تطوير فلسفتنا التشغيلية.«

* * *

موقع N12: اللهب المتصاعد في الضفة: الو اقع والتداعيات (2-2)

بقلم عاموس يادلين وأودي أفنطال

حفظ الهدوء حتى الانتخابات

الامتناع الإسرائيلي من لقاء أبو مازن، والتصميم على إغلاق كل أفق سياسي، يدفعان بقيادة السلطة، التي تبحث عن أي أجندات ممكنة، إلى خطوات عدائية في الساحة الدولية: الأمم المتحدة ومحكمة الجنايات

الدولية. ينعكس هذا السلوك سلباً على الدافع لدى الأجهزة الأمنية التي تحاول عادةً احتواء المواجهات، وتحفظ التنسيق الأمني المهم مع قواتنا. وبسبب منظومة العلاقات المتوترة ما بين المصالح الأمنية والسياسية والمعضلات التي تأسر إسرائيل، يجب القيام بخطوات عملية في الميدان منذ الآن لحفظ الاستقرار حتى الانتخابات، وسيتوجب على الحكومة المقبلة، التي سيتم تأليفها في إسرائيل، اتخاذ قرارات استراتيجية حاسمة ستكون أمامها.

خلال الأعياد، وصولاً إلى الانتخابات، على قوات الأمن الاستمرار في إحباط "الإرهاب"، بهدف منع العمليات. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يجب الإبقاء على هامش عمل أكبر لأجهزة الأمن التابعة للسلطة، والاستمرار في تفضيل أن تجري عمليات الإحباط من خلالها طالما تسمح الظروف، وتركيز عمليات الإحباط التي يقوم بها الجيش على "البنى الإرهابية الموقوتة"، استناداً إلى معلومات استخباراتية دقيقة. وفي المقابل، الاستمرار في إغلاق خط التماس بصورة ناجعة، والإغلاق في فترة الأعياد. أما في الحرم القدسي، فيجب حفظ التوازن بطريقة محسوبة قدر الإمكان وتنسيق دخول اليهود مع الأردن، والتشديد على عدم خرق الوضع القائم بسلوكهم.

على حكومة إسرائيل، منذ الآن، وأساساً بعد الانتخابات، وفي المدى الطويل، اتخاذ عدة خطوات، بهدف تقوية استقرار السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، ورؤية يوم "ما بعد أبو مازن" وتبدل الأجيال في القيادة. وفي هذا الإطار، على إسرائيل حسم قرارها بشأن تجديد المسار السياسي مع السلطة الذي يشكل المركّب الجوهري لاستمرار وجودها.

حتى لو كان من الواضح أن احتمالات نجاح المسار السياسي في الوقت الحالي معدومة، إلاّ إنه يحفظ فكرة "الدولتين"، ويعيق بديل الدولة الواحدة، وهو مهم لتقوية الشرعية الإسرائيلية. بالإضافة إلى أنه يتوجب على حكومات إسرائيل بناء قنوات تواصُل ناجعة لقيادات السلطة، في مقابل الطلبات المحقة منها ومن بينها وقف دفع رواتب الأسرى وعوائل الشهداء، والخطوات ضد إسرائيل في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي.

من غير الصحيح أن يتركز المسار السياسي في قضايا الحل النهائي. أولاً، يجب معالجة التحديات في المدى القصير والمتوسط بكل ما يخص الأمن، وقيام السلطة بدورها وحكمها، ومن خلال ذلك صوغ الأمل لأفق سياسي. على إسرائيل والسلطة إيجاد حلّ مبدع لمشكلة رواتب الأسرى والشهداء - يساعد في العمل على تجنيد دول الخليج واللاعبين الدوليين لمساعدة السلطة - وبحث قضايا، كالبناء الفلسطيني المنظم في مناطق "ج" والمستوطنات وغيرها.

نجاح الماضي الذي تستصعب إسرائيل تكراره

على المستوى الأمني، يجب على الطرفين التركيز على تقوية أجهزة أمن السلطة وسيطرتها على الأرض. وفي هذا السياق، يمكن محاولة إعادة نجاحات الماضي، كـ"اتفاق المطلوبين" و"مشروع جنين"، من سنة 2008. حينها، وخلال "مسار أنابوليس"، نقلت إسرائيل إلى أجهزة الأمن التابعة للسلطة السيطرة على كل منطقة جنين شمال الضفة، بعد التزامها إعادة النظام وإحباط "الإرهاب" في المنطقة. وفي إطار هذه المبادرة، قاد مبعوث الرئيس الأميركي بوش، الجنرال جونز، جهوداً متعددة أمنية - مدنية - واقتصادية، لتقوية سيادة الأجهزة الأمنية. النتائج كانت مذهلة. وبقيادة رئيس الحكومة الفلسطيني، حينها، سلام فياض الذي بادر إلى مشاريع مدنية لها تأثير إيجابي وسريع في الأرض (شق طرقات، خدمات اجتماعية، وغيرها)، عاد الأمن والاستقرار إلى جنين، وضمنها مخيم اللاجئين، واختفت الفوضى وتمت السيطرة على "الإرهاب."

الظروف لاستعادة هذا النجاح تفرض تحديات أكبر: النظام السياسي الإسرائيلي منقسم، وغير مستقر ومليء بالتوترات؛ ورفض إسرائيلي لإدارة مفاوضات؛ وحكومة فلسطينية ضعيفة؛ وعدم وجود استقرار؛ وازدياد التحديات من جانب "حماس" و"الجهاد الإسلامي."

لا بديل لإسرائيل إلا المبادرة إلى خطوات تخدم الأمن وتمنع الانجرار إلى دولة واحدة. فالأحداث التي جرت مؤخراً في شمال الضفة وتوسُّعها إلى داخل مناطق الخط الأخضر تثبت أن حفظ الاستقرار لوقت طويل في هذه المنطقة ليس مؤكداً. في المدى القصير، يبدو أن المصلحة السياسية للقيادات الإسرائيلية تتفوق على المطلوب استراتيجياً وأمنياً، لذلك، فإن مسؤولية القيام بالأمر الصحيح ملقاة على عاتق قيادات أجهزة الأمن، في إطار الحدود التي يفرضها الظرف السياسي القائم. وعلى المستوى المتوسط - الطويل، يتوجب على قيادات الدولة الارتقاء فوق الحسابات السياسية الراهنة، والمبادرة إلى مسارات تضمن الاستقرار الأمني الطويل المدى، والهدف الاستراتيجي الحيوي دولة يهودية، ديمقراطية، آمنة، وصادقة.

* * *

"هآرتس": الحرب في أوكرانيا تثير حماسة الناطقين بالروسية في إسرائيل

بقلم ليزا روزفسكي

في أواخر تموز الماضي، وعلى خلفية الأزمة بشأن مطالبة روسيا بوقف عمل الوكالة اليهودية في أراضيها، وفي ضوء التنديدات الروسية بالهجمات المنسوبة إلى إسرائيل في سورية، نشر بنيامين نتنياهو شريط فيديو بالروسية على صفحته على "فيسبوك"، اتهم فيه الحكومة بأنها مزيج من "عدم المهنية وعدم المسؤولية والغطرسة" في إدارتها للعلاقات مع الكرملين.

وبحسب كلامه، فإن حكومة التغيير تدمر العلاقات التي عمل على تطويرها مع الكرملين.

الفيديو الذي كان مرفقاً بترجمة إلى اللغة الروسية، أثار موجة من الردود، ثمة شك في أن نتنياهو كان يتوقعها. قرابة 900 رد كان بالطبع من المتحمسين والمؤيدين، لكن كان هناك عدد لا يقل عنه من الغاضبين والمستائين.

الحرب في أوكرانيا تثير مشاعر قوية وسط الإسرائيليين القادمين من الاتحاد السوفياتي سابقاً.

في استطلاع أُجراه موقع الإنترنت"newsru" ، في تموز، وهو من المواقع الإخبارية الإسرائيلية الكبيرة بالروسية، قال قرابة 75% من الذين شاركوا في الاستطلاع: إنهم يدعمون أوكرانيا، و12% يؤيدون روسيا، و11% وقفوا على الحياد.

الاستطلاعات التي يجريها موقع "newsru" لا تعتمد على نموذج يمثل السكان الناطقين بالروسية في إسرائيل. وبحسب المعلومات التي ينشرها الموقع، فإن معدل الأشخاص الذين تتعدى أعمارهم الـ60 عاماً، المعتمد في الاستطلاع، هو أكبر، مقارنةً بالعدد الإجمالي للسكان القادمين من الاتحاد السوفياتي سابقاً. لكن على الرغم من ذلك، فإن استطلاعات الموقع عكست طوال سنوات، وبشكل موثوق به، المزاج العام في الشارع الروسي واتجاهات التغيير التي طرأت عليه.

يعكس الاستطلاع بالتأكيد المزاج وسط أغلبية الصحافيين وكتّاب المدّونات والمعلّقين الناطقين بالروسية.

أناتولي فاروبي مبرمج، ومن كتّاب المدونات وصاحب شهرة، كتب رداً على فيديو نتنياهو: "لقد خسرني ناخباً. لا أعتقد أن على الجميع الوقوف ضد روسيا. وهناك أولوية للمسائل الداخلية الإسرائيلية". وفي حديث أجرته معه "هآرتس"، قال: "لا أعتقد أن تصريحات نتنياهو بشأن أوكرانيا يجب أن تكون المقياس الوحيد للسياسي الإسرائيلي."

ويروي فاروبي، الذي هاجر إلى إسرائيل من أوكرانيا في سنة 1991، أنه صوّت لمصلحة الليكود في عدة معارك انتخابية في الماضي، وأيضاً في الأعوام الأخيرة.

"لكن فيما يتعلق تحديداً بنتنياهو، وهو الذي حافظ على الصمت الكامل طوال الفترة السابقة، وأول ما يقوله عن الموضوع: إن علينا المحافظة على العلاقات مع دولة قوية مثل روسيا، فإنه في رأيي تخطى الحدود."

تأييد روسيا وبوتين لا يضيف نقاطاً إلى مصلحة السياسيين الإسرائيليين، وعلى ما يبدو، مع استمرار الحرب في أوكرانيا واقتراب موعد الانتخابات، يتقلص تأثيرها في صورة المرشحين. ففي الاستطلاع الذي أجراه موقع "newsru"الآنف الذكر، سُئل المشاركون: ما الموضوعات التي ستحدد طريقة اقتراعهم؟ فقال 23%: إنه موقف الحزب فيما يتعلق بالحرب الروسية - الأوكرانية، بينما أجاب 62% بأن شخصية رئيس الحزب هي التي ستؤثر في اقتراعهم، و52% أشاروا إلى البرنامج الاقتصادي للحزب، ونسبة مساوية أشارت إلى البرنامج الأمني

للحزب.

جزء من الاستطلاعات وسط القادمين من الاتحاد السوفياتي يشير إلى ضعف حزب إسرائيل بيتنا وسط هؤلاء. يُعتبر ليبرمان من الموالين لروسيا، وخلال أعوام طويلة، انتهج موقفاً حيادياً من النزاع بين روسيا وأوكرانيا. ففي سنة 2011، قال في اجتماع مع الرئيس الروسي بوتين: إن الانتخابات البرلمانية في روسيا كانت "نزيهة وحرة وديمقراطية". وذلك على الرغم من الأدلة الكثيرة على حدوث تزوير في تلك الانتخابات، وهو ما أشعل موجة احتجاج كبيرة. في سنة 2014، رفض ليبرمان الذي كان وزيراً للخارجية، حينذاك، إدانة احتلال الروس لشبه جزيرة القرم. ومع ذلك، لا يبدو أن موقفه بشأن الحرب في أوكرانيا يزعج، حالياً، الكثيرين في الشارع الروسي.

بالإضافة إلى التعب من الحرب والتمييز الذي يفعله الكثيرون بين السياسة الخارجية والقضايا الداخلية الإسرائيلية، هناك على ما يبدو سبب آخر لضآلة تأثير الحرب في أوكرانيا في المعركة الانتخابية.

الأحزاب الثلاثة الكبرى التي تتنافس على أصوات الناطقين بالروسية: "الليكود"، و"إسرائيل بيتنا"، و"يوجد مستقبل"، ببساطة، توقفت عن التحدث عن هذه الحرب. وبحسب مصدر في حزب الليكود، "الكل بمن فيهم لابيد، فهم أن الفائدة الانتخابية من التطرق إلى الحرب ليست قاطعة، لذلك، هم ببساطة يفضلون الصمت."

مع الحرب، أو من دونها، تشتد المنافسة على أصوات القادمين من الاتحاد السوفياتي سابقاً. فقد جاء في مقال نشره حزب يوجد مستقبل على موقعه على الإنترنت بالروسية، أن الليكود تحول إلى حزب يمثل السفارديم، لأن قائمته الانتخابية لم تتضمن مرشحاً يمثل الإسرائيليين من الاتحاد السوفياتي سابقاً (باستثناء يولي إدلشتاين الذي وُضع في المرتبة الـ 18). احتج "الليكود" على اللهجة العنصرية وحاول إثارة عاصفة. لكن الشارع الروسي والفضاء الافتراضي بقيا على حالهما.

يحاول "الليكود" التغلب على غياب التمثيل الروسي في قائمته، ويخوض معركة شرسة ضد ليبرمان ولابيد "لجلوسهما مع العرب". وذكر مصدر في الليكود لـ "هآرتس" أنه بحسب استطلاع أجراه معهد رافي ساميت، توجد في الشارع الروسي قوتان ثابتتان، مقارنة بالانتخابات الماضية - حزب "يوجد مستقبل" و"الليكود." يحظى الأول بـ 18% من أصوات الناطقين بالروسية، بينما حظيَ "الليكود" بـ 28%، أي ما يساوي 3 مقاعد ونصف المقعد. في المقابل، شهد حزب "إسرائيل بيتنا" تراجعاً كبيراً.

يقول المصدر: "في الانتخابات الماضية صوّت 36% من الناطقين بالروسية مع ليبرمان، بينما تُظهر الاستطلاعات تراجُع التأييد له إلى 26% فقط، وهو ما يعني خسارة مقعد." وإذا كان الاستطلاع الداخلي

لليكود يعكس توجّهاً حقيقياً، فالسؤال هو: إلى أين ستذهب أصوات المقعد الذي خسره ليبرمان؟ وفي رأي مصادر في الليكود، جزء من هذه الأصوات سيتوجه نحو بيني غانتس ومعسكره الرسمي الذي يُعتبر ممثلاً لليمين المعتدل.

حزب "إسرائيل بيتنا" هو أول حزب يوسع حملته بالروسية، ليس فقط على شبكات التواصل الاجتماعي، بل أيضاً في الإعلانات المدفوعة في وسائل الإعلام. يهاجم ليبرمان نتنياهو علناً بسبب تحالفه مع الحريديم، ويتباهى بإنجازاته حيال جماعته. وعلى سبيل المثال، نشر على صفحته على "فيسبوك" خطة لتخصيص مبلغ 90 مليون شيكل لاستيعاب الهجرة المتوقعة من روسيا، فراراً من التجنيد الإجباري، وتقديم مساعدات إلى المهاجرين الجدد الذين لم يحصلوا بعد على وضع رسمي. وعلى الرغم من ذلك، فإن حزب ليبرمان يحظى في استطلاعات الرأي عموماً بما بين خمسة إلى ستة مقاعد، مقارنةً بسبعة مقاعد في الكنيست الحالي.

* * *

الاحتلال متخوف من تكرار هزيمة 1973 أمام الفلسطينيين

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

بينما يحيي الإسرائيليون الذكرى السنوية التاسعة والأربعين لانتكاسة حرب أكتوبر 1973، تزداد مخاوفهم من تكرار ذات الهزيمة في حال خاضوا مواجهة عسكرية كبيرة متعددة الجبهات، ما يجعلهم يحذرون دوائر صنع القرار فيها مما يصفونه "الانجراف" إلى الأماكن التي يصعب العودة منها، مع العلم أنه حتى يومنا هذا، ومنذ قرابة خمسة عقود، لم يتبدد ضباب الغفلة التي أصابت دولة الاحتلال على حين غرة، وتسببت في تلك الهزيمة النكراء.

في الوقت ذاته، دأب الإسرائيليون من خارج المحافل السياسية والعسكرية الرسمية في دولة الاحتلال، وعند كل سنة لإحياء هذه الذكرى على خلق ما يسمى التناقض بين الجنود على الأرض، والجنرالات في المكاتب العسكرية، وفي هذه الحالة لا يترددون في القول إن نجاة دولة الاحتلال في آخر لحظة من هذه الهزيمة جاء بفضل المقاتلين في ميدان المعركة، وليس بفضل الجنرالات الذين سرقوا المجد لأنفسهم في الحروب التي سبقت حرب 1973.

ذكر أمنون لورد الكاتب في صحيفة إسرائيل اليوم، أن "من الدروس المستفادة من الحروب التي خاضتها دولة الاحتلال، خاصة حرب 1973، التي يجب استيعابها، هي أن المقاتلين الميدانيين لن يحققوا النتائج المرجوة بدون تفكير عسكري ذكي، وبدون حكمة قيادة الوحدات القتالية، بدءًا من مستوى السرية الأولى إلى الفرقة العسكرية وصولا الى مقر هيئة الأركان، وهنا يمكن القول بكثير من الثقة أن مصير إسرائيل، كما غيرها من الدول، يتحدد على مدى عقود، وأحياناً لأجيال، نتيجة الحروب التي خاضتها، والهزائم التي تمنى بها". وأضاف

في مقاله أن "أهم الخلاصات العسكرية التي يجب أن تستفيد منها دولة الاحتلال من حرب 1973 في ذكراها السنوية هذه الأيام، أن المعارك الميدانية والقتال المستميت للجنود لا يمنع وقوع نهايات مريرة في نهاية الحرب، تماما كما حصل مع هزيمة الجيش الفرنسي أمام ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية، وأمام الثورة الجزائرية، لقد منيت فرنسا العظمى بهزيمتين فظيعتين وسريعتين بشكل مذهل خلال عشرين عاما فقط، لأن قادتها العسكريين لم يفهموا جوهر العدو الذي هاجمهم في الحالتين".

وأشار إلى أن "مرور 49 عاما على حرب 1973 لا ينسي الإسرائيليين أن أساس الهزيمة جاء على خلفية غفلة السياسيين وعدم يقظة الجنرالات، ولم يكن بإمكان الجنود المقاتلين على الأرض سد هذه الثغرات التي أوجدها قادتهم من المستويين السياسي والعسكري، والنتيجة أن الجيش افتقد لما يمكن وصفه اليد الإرشادية، بسبب غياب التنسيق، وعدم وجود قائد أعلى، والخلاصة نراها اليوم أنه منذ 1993 حين تم توقيع اتفاق أوسلو، ظهرت بيننا الأفكار السياسية والاستراتيجية الفاشلة التي جعلت الجنود زائدين عن الحاجة، ويتضح من الخسائر العديدة على الجبهة الداخلية، أنه يمكن لإسرائيل الانجراف إلى أماكن يصعب العودة منها".

لقد حفلت وسائل الإعلام ومراكز البحث الإسرائيلية في هذه الأيام بالعديد من القراءات والمقالات التي تستعيد أحداث حرب أكتوبر 1973، وما يصاحبها من تخوفات إسرائيلية لا تخطئها العين بأن الدولة قد تكون متجهة إلى كارثة جديدة على نمط تلك الحرب، لكنها هذه المرة في مواجهة الفلسطينيين، وليس المصريين والسوريين، لأن حالة الجمود السياسي والغطرسة والغرور التي ميزت الاحتلال قبيل اندلاع تلك الحرب أدت في نهايتها لوقوع آلاف القتلى الإسرائيليين.

ودفعت دولة الاحتلال أثمانا باهظة جدا خلال تلك الحرب، وفقدت مئات القتلى وآلاف الجرحى في حرب استنزاف في الفترة 1967- 1973، وعند وقوع الحرب ذاتها في ذلك العام خسرت 2700 قتيل وعشرة آلاف جريح، ولعل المؤشرات القائمة حاليا تؤكد أن الاحتلال ذاهب للمسار ذاته، وهي القصة القديمة المزعجة التي باتت أكثر وضوحا من ذي قبل، ففي السنوات العشر الأخيرة بات يفضل الزعماء الإسرائيليون تغطية سلوكهم تجاه الفلسطينيين بمزيج من العجرفة والغرور، بالمواصفات ذاتها التي ميزت حكومة 1973، لكن الفرق أن هذا السلوك يتم توجيهه نحو الفلسطينيين، وليس السوريين أو المصريين.

* * *

"ذي ماركر": ضغوط أميركية: إسرائيل ستشدد القيود على الاستثمارات الصينية والروسية

ترجمة :بلال ضاهر. موقع عرب 48

يتوقع أن يصادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) اليوم، الخميس، على إجراءات جديدة تتعلق بالنظر في استثمارات أجنبية في إسرائيل، وذلك في أعقاب ضغوط أميركية مكثفة على إسرائيل، في سياق تقييد الأنشطة التجارية الصينية والروسية لدى حلفاء الولايات المتحدة، وفق ما ذكرت صحيفة "ذي ماركر"، اليوم. وهدف تعديل هذه الإجراءات هو تشديد الرقابة على ضخ رأس مال أجنبي وسيطرة مستثمرين أجانب على موارد حساسة أو في مجالات توصف بأنها إستراتيجية.

وأسفرت ضغوط أميركية سابقة على إسرائيل عن استبعاد شركات صينية عن مناقصات، طُرحت مؤخرا، لخصخصة محطات توليد كهرباء وتشغيل خطوط للقطار البلدي في وسط إسرائيل. وجاء ذلك بعد فوز شركة SIPG الصينية بتشغيل ميناء الخليج الجديد في حيفا.

ووفقا للإجراءات الجديدة، سيتعين على الحكومة الإسرائيلية أن تصادق على استثمارات أجنبية في عدة مجالات، لكن قائمة هذه المجالات لم تستكمل حتى الآن، إلا أنه يتوقع أن تشمل قطاعات الطاقة، المياه، المواصلات، الاتصالات والأموال، مثل مؤسسات مصرفية وحكومية. ولن تسري إجراءات كهذه على الاستثمارات في قطاع الهايتك، الذي لا يزال يخضع لمداولات بين إسرائيل والولايات المتحدة.

وأفادت الصحيفة بأن إحدى الكابينيت التي جرى التداول فيها في الأيام الأخيرة، تقضي بتقديم مسؤولين حكوميين طلبا من أن مصادقة الحكومة على منحهم صلاحية بعدم إصدار تصاريح لشركات أجنبية لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وسيتعين على الحكومة إثر ذلك إجراء تعديلات قانونية. كذلك سيكون بإمكان لجان المناقصات رفض مقترحات استثمار لأسباب تتعلق بالأمن القومي، أو الاشتراط بتعديل المقترحات استنادا إلى اعتبارات تتعلق بحساسية ترافق الاستثمار الأجنبي. وفي جميع الأحوال، سيتم إلزام لجان المناقصات منذ الآن بالتوجه إلى الحكومة قبل طرح مناقصة.

يشار إلى أن إجراءات الرقابة على الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل نشأ قبل سنتين، ويتم من خلال لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء من وزارة المالية ومجلس الأمن القومي ووزارة الأمن. ويقضي أحد الاقتراحات بإضافة عضو رابع من وزارة الخارجية، لكن التحسب هو من نشوء تأثيرات أجنبية على قرارات اللجنة، وأنها ستخضع لاعتبارات سياسية مبهمة، وليس لاعتبارات اقتصادية – مهنية صرف.

* * *

تقارير

موقع زمن إسرائيل: تقدير إسرائيلي: الخلاف مع أوروبا حول فلسطين لا يزال قائمًا

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

في الوقت الذي عقدت فيه دولة الاحتلال والاتحاد الأوروبي الاجتماع الأول لمجلس الشراكة المعطل منذ عشر سنوات، فإن علاقاتهما ما زالت تشهد صعودًا وهبوطًا، صحيح أن تل أبيب تنظر لتجديد العلاقات مع بروكسل باعتبارها إنجازا سياسيا، لكن هناك العديد من القضايا الرئيسية التي ما زالت تشكل مثار خلاف بينهما، ما يجعلها علاقات معقدة، وليست سلسة.

صحيح أن انعقاد مجلس الشراكة سيجعل من الممكن الارتقاء بعلاقاتهما، بعد أن شهدا السنوات العشر الأخيرة توقفا لهذه الاجتماعات بسبب السياسة الخارجية لحكومة بنيامين نتنياهو، التي أوصلت علاقاتهما إلى مستوى متدن غير مسبوق، حيث زار مؤسسات الاتحاد مرة واحدة فقط، وبعد ثماني سنوات فقط من ولايته. وكان قد تم توقيع اتفاقية الشراكة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي عام 1995، وهي إطار قانوني للعلاقات بينهما، وعُقدت الاجتماعات بانتظام حتى عام 2012، عندما أوقفتها إسرائيل احتجاجًا على وسم الاتحاد الأوروبي لمنتجات المستوطنات في الضفة الغربية.

كشفت تال شنايدر المراسلة السياسية لموقع زمن إسرائيل، أن "تحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي يعتبر أحد أهداف يائير لابيد المعلنة لسنوات طويلة حين كان وزيرا للخارجية في الحكومة، لأنه بعد أداء اليمين الدستورية كوزير للخارجية مباشرة، ذهب في أول رحلاته للاجتماع بمجلس وزراء خارجية الاتحاد في يوليو 2021، والآن قاد تجديد اجتماعات مجلس الشراكة، وخاطب المشاركين الأوروبيين بوصفهم الشريك التجاري الرئيسي لإسرائيل، والاتحاد لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية، معتبرا هذا اللقاء تصحيحا لخطأ تاريخي، دون ذكر نتنياهو بالاسم".

وأضافت في تقريرها " أن "لابيد رحب بانضمام إسرائيل لبرنامج Horizon Europe حتى 2027 للبحث العلمي، وميزانيته 100 مليار يورو لمدة سبع سنوات في مجال تطوير البحث في الأوساط الأكاديمية والصناعات التكنولوجية، وتوقيع اتفاقية ثلاثية مع مصر والاتحاد الأوروبي لنقل الغاز المسال من مصر إلى أوروبا، والانتهاء قريبًا من توقيع Creative Europe التي يعارضها اليمين والمستوطنون، والتمهيد للمشاركة في برامج أوروبية إضافية، كما أن الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لإسرائيل، وبلغ إجمالي تجارتهما المتبادلة في السلع 37 مليار يورو في 2021، وبلغت تجارة الخدمات 14 مليار يورو". وأرسل الاتحاد الأوروبي إلى الصحفيين عقب انتهاء اجتماع مجلس الشراكة بيانا تفصيليا من 54 قسمًا، في أكثر من 16 صفحة، تم تخصيص أكثر من نصفها للحديث عن الموقف الأوروبي من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إذ إنه كشف جملة من خلافاتهما حول عدة قضايا، أهمها في مجال التطبيع، فالاتحاد الأوروبي يرحب به، لكنه لم يورد عبارة "اتفاقيات أبراهام"، ولم يورد أسماء الإمارات والبحرين والمغرب، لأن الأمر من وجهة نظره لا يتعلق بـ"اتفاقيات السلام"، بل بترتيبات التطبيع، وهو يعيد التأكيد على الموقف الطويل الأمد في ما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، المعروف بـ"حل الدولتين".

في ما يتعلق بالقدس، يواصل الاتحاد الأوروبي احترام الإجماع الدولي المنصوص عليه في القرارات ذات

الصلة، ويعرب عن قلقه للغاية بشأن استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 حتى اليوم، ويدعون إسرائيل إلى اتخاذ خطوات إضافية لتحسين حياة الشعب الفلسطيني، ويعارض بشدة سياسة الاستيطان الإسرائيلية، بما في ذلك في شرق القدس، خاصة منطقة E1، والإخلاء والنقل القسري، بما في ذلك في مسافر يطا، وهو لن يعترف بتغييرات في خطوط 1967 ما لم يتم بالاتفاق، ويدعو لوقف التوسع الاستيطاني الذي بلغ ذروته في السنوات الأخيرة، ويدين بشدة عنف المستوطنين، ويدعو لمساءلتهم.

وعلى غرار نهج إدارة بايدن، يدعو الاتحاد الأوروبي لتحقيق شامل يوضح ملابسات وفاة الصحفية شيرين ابو عاقلة، وتقديم المسؤولين عن وفاتها للعدالة، وتمييز منتجات المستوطنات، والتأكيد على أن جميع الاتفاقيات بين إسرائيل والاتحاد لا تنطبق على الأراضي المحتلة عام 1967، وهو قلق للغاية بشأن مداهمة مقار ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية، لأنها تضر بالنشاط المدني في السلطة الفلسطينية، ويدعو إسرائيل للامتناع عن المزيد من الإجراءات التي من شأنها أن تمنع المنظمات الست من مواصلة أنشطتها في مجال حقوق الإنسان.

* * *